

المحاضرة السادسة: التّوجّه نحو تشجيع المقاوالتية الابتكارية في إطار القانون 17-

02- التّجربة الجزائرية في مجال حاضنات المؤسّسات. والقرار الوزاري رقم 1275

المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 المحدّد لكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسّسة ناشئة من قبل طلبة مؤسّسات التّعليم العالي، والقرار الوزاري رقم 008 الصادر في 23 فيفري 2025 المعدّل والمتمّم للقرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 المحدّد لكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسّسة ناشئة من قبل طلبة مؤسّسات التّعليم العالي

أولاً: مدخل عام حول المقاوالتية الابتكارية

تُعدّ المقاوالتية الابتكارية (Entrepreneuriat innovant) اليوم أحد أهم المحركات الأساسية للاقتصاد المعرفي، لأنها تقوم على تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتطبيق، تُحدث تغييرات هيكلية في طرق الإنتاج والتسيير.

وإذا كانت المقاوالتية التقليدية تركز على الربح والاستثمار في الأسواق القائمة، فإنّ المقاوالتية الابتكارية تسعى إلى خلق قيمة جديدة عبر تقديم منتجات أو خدمات لم تكن موجودة من قبل، بالاعتماد على التكنولوجيا والمعرفة والبحث العلمي.

في هذا السياق، اتجهت الجزائر إلى تأسيس منظومة قانونية ومؤسّساتية جديدة هدفها دعم المقاولين المبدعين، خصوصاً الطلبة والباحثين الجامعيين، من خلال قوانين وتشريعات محددة مثل القانون 17-02، والقرار الوزاري 1275، والقرار 008، وكذا إنشاء حاضنات المؤسّسات داخل الجامعات.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للمقاوالتية الابتكارية

1. تعريف المقاوالتية الابتكارية

هي عملية استغلال نتائج البحث العلمي والمعرفة والتكنولوجيا في إنشاء مؤسّسات جديدة قادرة على إنتاج قيمة مضافة، من خلال منتجات أو خدمات مبتكرة تحل مشاكل قائمة أو تفتح أسواقاً جديدة.

1. الفرق بين المقاوالتية التقليدية والابتكارية

الجانب	المقاولتية التقليدية	المقاولتية الابتكارية
الهدف	الربح والاستثمار	خلق القيمة المضافة
الوسيلة	رأس المال والموارد المادية	الفكرة، المعرفة، التكنولوجيا
النطاق	الأسواق القائمة	أسواق جديدة
المخاطرة	مالية	فكرية وتقنية

3. أهمية المقاولتية الابتكارية

- ✓ تحفيز النمو الاقتصادي المعرفي.
- ✓ خلق فرص عمل نوعية للشباب الجامعي.
- ✓ دعم التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر.
- ✓ ربط الجامعة بسوق العمل.
- ✓ تشجيع الابتكار المحلي والتصنيع التكنولوجي.

ثالثاً: قانون 17-02 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صدر القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017، وهو أحد أهم النصوص التي أرسى الأساس القانوني لتطوير المقاولتية والابتكار في الجزائر.

1. أهداف القانون:

- ✓ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME).
- ✓ تحفيز روح المقاولاتية والابتكار بين الشباب.
- ✓ دعم المؤسسات الناشئة والمبتكرة.
- ✓ تسهيل الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا.
- ✓ تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

2. آليات الدعم في القانون

- ✓ إنشاء صندوق دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ منح امتيازات جبائية وتمويلية للمشاريع المبتكرة.
- ✓ وضع برامج للمرافقة والتكوين المقاولاتي.
- ✓ تشجيع الشراكة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية.

3. الابتكار كمبدأ قانوني

ينص القانون صراحة على ضرورة: ترقية الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على البحث والتطوير التكنولوجي، وهو ما فتح الباب أمام ربط الجامعة بالاقتصاد المقاولاتي المبتكر.

رابعاً: حاضنات المؤسسات (Incubateurs d'entreprises)

1. المفهوم

الحاضنة هي فضاء مخصص لاحتضان الأفكار والمشاريع الابتكارية، تقدم خدمات التوجيه، المرافقة، التكوين، والتمويل الأولي للمقاولين الشباب، إلى أن تتحول أفكارهم إلى مؤسسات قائمة.

2. الدور الأساسي للحاضنات

- ✓ استقبال المشاريع الجامعية المبتكرة.
- ✓ تقديم الدعم التقني والإداري والقانوني.
- ✓ مرافقة الطلبة في إعداد مشاريع تخرجهم المقاولاتية.
- ✓ ربط المقاول المبتكر بالمستثمرين أو الشركاء.
- ✓ تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة.

3. أنواع الحاضنات في الجزائر

- ✓ حاضنات جامعية: أنشأتها وزارة التعليم العالي في كل الجامعات.
- ✓ حاضنات تكنولوجية: في مراكز البحث العلمي والتكنولوجيا.
- ✓ حاضنات خاصة: ممولة من القطاع الخاص أو بالشراكة مع مؤسسات أجنبية.

4. الإطار القانوني للحاضنات

تم تقنينها ضمن:

2. القانون 02-17 (دعم الابتكار والمؤسسات الصغيرة).
3. المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 2020 المتعلق بالمؤسسات الناشئة.
4. القرار الوزاري 1275 الذي سنراه لاحقاً بتفصيل.

خامساً: القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022

يُعد هذا القرار علامة فارقة في تطوير العلاقة بين الجامعة والمقاولاتية الابتكارية.

1.موضوع القرار: القرار ب: تأهيل مؤسسات التعليم العالي لاحتضان المؤسسات الناشئة ومشاريع البحث التطبيقي المبتكر".

2.أهداف القرار

- ✓ تمكين الجامعات من احتضان المشاريع المبتكرة.
- ✓ جعل مشروع التخرج فرصة لتأسيس مؤسسة ناشئة.
- ✓ دمج المعرفة الأكاديمية في بيئة الأعمال.
- ✓ دعم التحول من طالب إلى مقاول مبتكر.

3.الهيكل القانونية الجديدة

بموجب القرار، أصبحت الجامعات الجزائرية مطالبة بإنشاء:

- ✓ حاضنات جامعية رسمية.
 - ✓ لجان تقييم للمشاريع المبتكرة.
 - ✓ مسارات أكاديمية موجهة نحو المقاولاتية.
- 4.أثر القرار على الطلبة: بموجب هذا القرار:

- ✓ يمكن للطالب أن يستبدل مذكرة التخرج بمشروع مبتكر.
- ✓ يحصل على شهادة جامعية مزدوجة (شهادة تخرج + شهادة مؤسسة ناشئة).
- ✓ يستفيد من مرافقة تقنية وقانونية داخل الجامعة.

سادساً: القرار الوزاري رقم 008 المحدد لكيفيات إعداد مشروع مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة

1.موضوع القرار: صدر القرار الوزاري المشترك رقم 008 المؤرخ في 19 جانفي 2023، ويحدد كيفيات: إعداد مشروع مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة أو براءة اختراع.

2.الأهداف الرئيسية للقرار

- ✓ تمكين الطلبة من تحويل أفكارهم إلى مشاريع اقتصادية.
- ✓ تشجيع روح الابتكار ضمن المسار الأكاديمي.
- ✓ إرساء نظام "الجامعة المقاولاتية".
- ✓ ضمان اعتراف قانوني بالمؤسسات الناشئة الجامعية.

3. مضامين القرار

- ✓ تحديد الإجراءات البيداغوجية لإعداد المذكرة المقاولاتية.
- ✓ تشكيل لجنة علمية لتقييم مشاريع الطلبة.
- ✓ منح علامة "مشروع مبتكر" بعد الموافقة الرسمية.
- ✓ تسجيل المؤسسة الناشئة قانونياً بعد التخرج.
- ✓ تمكين الطالب من ولوج منظومة الدعم الوطني للمؤسسات الناشئة.

4. شروط الحصول على صفة "مؤسسة ناشئة جامعية"

- ✓ أن يكون المشروع ذا طابع ابتكاري أو تكنولوجي واضح.
- ✓ أن يُعدّ في إطار مذكرة تخرج (ليسانس، ماستر، دكتوراه).
- ✓ أن يخضع لتقييم لجنة الجامعة وحاضنة المؤسسات.
- ✓ أن يُسجل في المنصة الوطنية للمؤسسات الناشئة.

سابعاً: آليات تشجيع المقاولاتية الابتكارية في الجزائر

- ✓ القوانين المنظمة (17-02، 20-254، 1275، 008).
- ✓ الحاضنات الجامعية والمراكز التكنولوجية.
- ✓ تمويل خاص للمؤسسات الناشئة عبر الصندوق الوطني للمقاولاتية.
- ✓ تحفيزات جبائية وتسهيلات إدارية.
- ✓ ربط البحث العلمي بالاقتصاد الوطني.
- ✓ مسابقات وطنية للابتكار والاختراع الجامعي.

ثامناً: أهمية المقاولاتية الابتكارية في المنظور الوطني

- ✓ تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الربيع النفطي.
- ✓ تمكين الشباب الجامعي من دخول عالم الإنتاج.
- ✓ تحويل الجامعة إلى فاعل اقتصادي حقيقي.
- ✓ رفع تنافسية الجزائر إقليمياً ودولياً في الابتكار.

تاسعاً: تحديات تطبيق المقاولاتية الابتكارية

- ✓ ضعف الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة.
- ✓ البيروقراطية الإدارية.

- ✓ نقص التمويل المبكر للمشاريع الجامعية.
- ✓ محدودية الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص.
- ✓ الحاجة إلى تشريعات أكثر مرونة.

عاشراً: خاتمة

لقد مثلت النصوص القانونية الحديثة، وخاصة القانون 02-17 والقرار الوزاري 1275 والقرار 008، نقطة تحول حقيقية نحو تجسيد الجامعة المقاولاتية في الجزائر، إذ لم يعد التخرج نهاية المسار الدراسي، بل بداية المسار الإنتاجي، حيث يتحول الطالب إلى فاعل اقتصادي مبتكر.

إن المقاولاتية الابتكارية لم تعد خياراً، بل ضرورة لمواجهة تحديات البطالة والتحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، وتبقى المنظومة القانونية والمؤسسية حجر الأساس لترسيخ ثقافة الابتكار والمبادرة في الأجيال الجامعية المقبلة.

المراجع المعتمدة:

1. OECD Report, Innovation and Entrepreneurship Policies in Emerging Economies, 2021
2. بلقاسم بوزيد، الابتكار والمقاولاتية في التعليم العالي الجزائري، دار الهدى، 2022.
3. القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. القرار الوزاري المشترك رقم 008 المؤرخ في 19 جانفي 2023.
5. القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022.
6. المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتعلق بالمؤسسات الناشئة.
7. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دليل الجامعة المقاولاتية، الجزائر، 2023.